صراع القوى الإقليمية في ظلّ الحركات الشعبية العربية وأثره على القضية الفلسطينية (تركيا وإيران نموذجاً)

د. سامي محمد الأخرس

مركز غزة للدراسات والإستراتيجيات

غزة – فلسطين

1439هـ - 2017م

كلمة رئيس الأكاديمية

تشتعل المنطقة وتضطرب وتتعدد البرامج وتتقاطع وتتباين الرغبات وتتعارض، مما عاظم الفجوة وبدأت تتبلور محاور وأشكال صراع إقليمي متزايد، ويصاحب ذلك الحراك العربي الشعبي، وغياب أنظمة وشطب دول وولادة أخرى، وتزايد السلوك الطائفي.

ومن ذلك تتبلور قوى إقليمية يتعاظم دورها في مشهد المنطقة المضطرب وخاصة تركيا وإيران، وتأثير هذا التعاظم على القضية الفلسطينية يتزايد، وهذا يحتاج تعزيز الوحدة الفلسطينية وتشكيل لوبي إقليمي يواجه التمدد الصهيوني، مع الحذر من التدخل في شئون الدول الأخرى، وتوظيف عناصر القوة والالتقاء مع القوى الإقليمية لصالح القضية الفلسطينية.

يقدم مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات عبر الباحث د. سامي الأخرس مشكوراً دراسة تحليلية حول صراع القوى الإقليمية في ظل الحركات الشعبية العربية وأثره ذلك على القضية الفلسطينية (تركيا وإيران نموذجاً).

والله ولي التوفيق

د. محمد ابراهيم المدهون

رئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

المحتويات

كلمة رئيس الأكاديمية 2

مقدمة: 4

تمهيد: 5

أولًا: ماهية الصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وعوامله: 5

ثانيًا: أشكال ومظاهر الصراع الإقليمي بين القوى الإقليمية التقليدية والقوى الوليدة: 8

ثالثًا: مؤثرات وتجليات الصراع الإقليمي على القضية الفلسطينية: 13

خامسًا: النتائج: 20

سادسًا: التوصيات: 21

سابعًا: المراجع: 22

مقدمة:

حَملت الألفية الثانية العديد من المتغيرات والمتحولات الهامة والمؤثرة في تجلياتها وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، وأشكال الصراع في المنطقة الشرق أوسطية التي أفرزت قوى جديدة على الساحة الجيوسياسية لم يكن لها تأثرات سابقة ليس فحسب في الصراع الإقليمي، بل في التأثير على القضية الفلسطينية، حيث استطاعت هذه القوى أن تمنح الصراع أدوات وأساليب جديدة، تمثل أهمها في العامل السياسي، والحرّاكات السياسية التي بدأت إرهاصاتها في العقد التاسع من القرن العشرين، وعلى وجه التحديد بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وانهيار الاتحاد السوفيتي (سابقًا) والذي كان يمثل القطب الثاني في الصراع العالمي.

جاءت الألفية الثانية لتحدث إنقلابًا في السياسة الإقليمية عامة، وفي الأدوار للعديد من الدول الإقليمية، فكان عام 2000 له الأثر البالغ في هذا الإنقلاب أو المتغير عندما قفز حزب العدالة والتنمية التركي إلى سدة الحكم محققًا اختراق حاد في الجمهورية التركية العلمانية، والهيمنة العسكرية للمؤسسة العسكرية التركية التي منعت تسرب أي قوة ذات عقيدة دينية، أو أي قوة تتناقض وتتعارض مع المبادئ الأتاتوركية، ورغم ذلك استطاع حزب العدالة والتنمية أن يخترق هذا الجدار الصلب ويثبت أقدامه في الحكم في الولاية الأولى، بل وأحدث انقلابًا شاملًا في مفاهيم وهيئات الحكم التركية، والسياسات التركية الخارجية، وتوجهاتها نحو الشرق الأوسط والمنطقة العربية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة، وحرف البوصلة السياسية التركية التي كانت تعتبر نفسها جزء من أوروبا والحلف الأطلسي، وذات تحالفات قوية ومتينة مع دولة "إسرائيل" على كافة المستويات.

كما أن هذا المتغير الهام والحيوي شكل متحولًا مؤثرًا في السياسات الفلسطينية، والصراع الشرق الأوسطي كما يتضح في سياق هذه الدراسة، وخاصة مع المتغير الآخر الذي ضرب المنطقة عام 2003 في أعقاب حرب الخليج الثالثة، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الثلاثيني للعراق وسقوط بغداد ، ممّا كان له أثر كبير ليس على المنطقة فحسب بل على القضية الفلسطينية، وأهم هذه الآثار صعود الجمهورية الإسلامية الإيرانية كقوة اقليمية ذات أهمية مؤثرة في الصراع الإقليمي متشعب الدول والأدوات والأساليب، وهي التي كانت على عداء مع العراق والعرب وخاضت معهم حرب طويلة وقاسية استمرت لأكثر من ثمانٍ سنوات، انتهت بالموافقة على الشروط العراقية – العربية ممّا صورها كمنهزم ودولة مهزومة.

هذين المتغيرين شكلا تحولًا نوعيًا ومؤثرًا في أشكال وأدوات الصراع الإقليمي في المنطقة، وفي الصراع الرئيسي والمركزي بين الفلسطينيين والإسرائيليين على وجه خاص، والعرب والإسرائيليين بوجه عام، وتعمق هذين الدورين بشكل أعمق وأكبر بعد أن شدت المنطقة العربية أواخر عام 2010 متغيرًا هامًا آخر تمثل بحرّاكات الشعوب العربية ضد الأنظمة وخاصة في تونس ومصر، وسوريا، وليبيا، واليمن وتصاعد وتيرة الصراع الإقليمي نتيجة هذه الحرّاكات العربية.

ماهي انعكاسات ومؤثرات صراع القوى الإقليمية على القضية الفلسطينية؟

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

تمهيد:

إنّ جذور الصراع في منطقة الشرق الأوسط ممتدة، ومتصلة الحلقات منذ عقود طويلة لا يمكن فصل حلقاتها عن بعضها البعض، أو عزل مراحلها عن بعض، فهي مراحل مترابطة مرحلة تبنى على مرحلة سابقة ودواليك، بما أنّ هذا الصراع يرتبط بعوامل الحضارة، والتاريخ، والجغرافيا وهي العوامل الدافعة، والمكونة لهذا الصراع وتركيبته المختلفة، والمتنوعة، فالعامل الأساسي في مظاهر الصراع هي(الحضارة، والعقيدة، والجغرافيا) أو ما يمكن اطلاق عليه بصفة رئيسية (صراع الحضارات) في السيرة التاريخية المتواصلة والمستمرة، والمتقلبة بفعلِ أهميتها الجغرافية المميزة سواء في العصر القديم الذي اعتبرت المنطقة جغرافيًا الرابط الحيوي، والهام لقارات العالم القديم، والذي منح القوى التي سيطرت عليها قوة اقتصادية وتجارية صاحبتها قوة عسكرية وحضارية، وكانت من أهم الدوافع والمظاهر لتقدم هذه القوى علميًا، وحضاريًا، وهو ما يؤكد الحتمية الصراعية التاريخية المستندة للنظرية التاريخية في تحليل وتفسير هذا الصراع وتجلياته التاريخية الممتدة في جذور التاريخ الإنساني، أضف لذلك المظهر العقائدي – الديني- الذي كان يعتبر – ولا زال- من أهم مظاهر الصراع في المنطقة، حيث اكتسب في العديد من مراحله وجهًا وخلفيات دينية متعددة بين الديانات السماوية الثلاث.

ممّا يحتم على أيّ باحث ضرورة أخذ هذا البُعد في صلب بحثه وتحليله لمظاهر الصراع في المنطقة، تعدد أشكاله وألوانه سواء السياسية أو العقائدية، مع مزامنة العديد من الأساسيات والركائز الأخرى التي تناولناها في السياق التمهيدي المقتضب لخلفيات الصراع ومكوناته الأساسية، وعليه فإننا في هذا السياق البحثي العلمي لابد وأنّ نقف أمام هذه المكونات وتفسيرها علميًا لوضع تصور عام لماهية الصراع في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت وتشهد أحداث تؤثر في مجريات التاريخ البشري ومحدداته، بل وتؤثر في طبيعة الصراع، وتحديد استراتيجياته وأشكالة، وعلى درجة التحديد في المنطقة العربية التي تعتبر جوهر وأساس هذا الصراع سواء في حدوده المفتوحة دوليًا أو في حدوده الضيقة إقليميًا، لوضع وصياغة تصور تاريخي لخلفية هذا الصراع، ورسم ملامحة بشكل بحثي علمي، واستدراك دور وأهداف كلّ قوة اقليمية فيه.

أولًا: ماهية الصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وعوامله:

تناولنا بشكل مبسط ومقتضب في التمهيد المظاهر الأساسية، والخلفيات التاريخية لهذا الصراع في منطقة تعج عبر حلقات التاريخ القديم والحديث بالعديد من أوجه الصراعات المتقدة والتي لم تخبو شذوتها حتى الأن، بل يمكن وصفها بأنها حالة أو صراعات متجددة دائمة تتحور وفق التسلسل الطبيعي لمكونات هذا الصراع، وأساسياته، وقاعدته التي حُددت بثلاث مظاهر هي الحضاري، الجغرافي، العقائدي(الديني)، ولمزيدًا من تحليل وتفسير هذه العوامل والأسس لابد من اطلالة مقتضبة على كل منها بشكل بحثي تحليلي لمظاهر وأسباب هذا المكون.

1. البُعد الحضاري للصراع:

منذ فجر التاريخ، ومنذ بدأت تتكون الحضارة البشرية فوق سطح المعمورة بدأ الإنسان البحث عن التقدم في سبل وأساليب وأدوات معيشته وحياته، وبدأ يكون الجماعات التي تساعده في مواجهة الأخطار الطبيعية التي تهدد بقائه ووجوده، ومن خلال هذا التطور بدأت ملامح الصراع بين هذه الجماعات البشرية وبدأ الصراع حول البحث عن مصادر التقدم والإرتقاء، والتطور الذي يحتاج لعوامل اقتصادية تمول هذا الصراع، وهذا التحدي.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وبما أن الصراع البشري متطور باستمرار، وتتطور حسب احتياجات الإنسان التي أيضًا تداد، وتتطور وفق الزيادة النسبية لعدد وتكاثر الإنسان، وبدءاكتشافات العلم والجغرافيا، بدأت تتطور مظاهر وأدوات الصراع، وبدأت هذه الجماعات والكتل البشرية الناشئة تبحث عن كيانات، وحضارة وتاريخ فاتقدت شذوة الصراع، وأصبحت السبيل للإنسان والجماعات، وبما أن منطقة الشرق الأوسط هي من أهم المناطق حيوية وأهمية من حيث الموقع الجغرافي، والأهمية الاقتصادية نظرًا لثرواتها الطبيعة الغنية بدأت تتشكل أهم حلقات الصراع، وشكلت نقطة جذب واجتذاب للقوى السياسية، والعسكرية، فبدأت الأطماع صوب المنطقة والتي بموجبها شهدت مئات الحضارات سواء الوافدة لها من خارج حدودها الطبيعية أو الوليدة في كنفها ومن شعوبها.

تعتبر منطقة الشرق كما يطلق عليها قديمًا، أو الشرق الأوسط هي منطقة مكتظة بالصراعات، ومتوترة دائمًا، تتواتر عليها الأحداث والمجريات التاريخية الكبرى والمؤثرة بالتاريخ البشري، ومتقلبة الأسباب وأن كانت تعود في أساسها ومكونها لما جئنا عليه ألَّا وهو الصراع(الجغرافي) نظرًا لأهمية وحيوية هذه المنطقة جغرافيًا، واحتضانها للثروات المتعددة وكذلك موقعها الجغرافي الذي يتوسط قارات العالم القديم، وماتمتلكه من منافذ بحرية وبرية لا يمكن لأي قوة ناهضة أن تتنمو وتتقدم وتسيطر دون أن تتمدد في هذه المنطقة. أضف للعامل الحضاري المميز لهذه المنطقة، وهو العامل الذي تستند إليه كل القوى المتصارعة في تحديد استراتيجياتها وأولوياتها في هذا الصراع وخاصة على المستوى الإقليمي. وارتكازًا على ذلك نلمس أن القوى الحالية أو القوى موضوع الدراسة (تركيا وإيران) تستند للبُعد الحضاري – التاريخي لها بالمنطقة، رغم أن الصراع ذو ملامح سياسية- اقتصادية.

فالدول الإقليمية التي تشكل ملامح الصراع في الوقت الحالي على المستوى الإقليمي هي دول تدعي أو تمتلك وجود تاريخي ومضاري ممتد في المنطقة، وتعتبر أحد مكوناته التاريخية، بما في ذلك الإدعاء الإسرائيلي (اليهودي) أحد القوى الإقليمية المتصارعة معهما الذي امتلك في حقبة تاريخية ما وجود دولة أو ممالك له، وإن كان هذا الوجود لا يمنحه الحق التاريخي في الأرض، فهذا الحق لا يستند أو لا يعتد به في الإدعاء بحق ملكية الأرض، فهذه الأرض شهدت مئات الحضارات والكيانات ومر بها آلاف القوى الإستعمارية والغزاة عبر التاريخ، فلم تدعِ ملكيتها وحقها في الأرض، وكذلك تركيا ذات الحضارة التي امتدت لأكثر من أربعة قرون في سيطرتها على المنطقة، وكذا الحال بإيران صاحبة الموروث التاريخي والحضاري المميز بدولة(فارس) امبراطورية الفرس، وعليه فالصراع الحضاري هو الركيزة الأساسية التي يمكن الإستناد إليها في تفسير وتبرير هذه الكيانات في صراعها في المنطقة، في حين أن الدوافع الأساسية لهذا الصراع هو سياسي- اقتصادي يستهدف السيطرة على ثروات ومقومات المنطقة، وهو أحد مكونات واستراتيجيات القوى الاستعمارية الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية روسيا الاتحادية وهي قوى وخاصة الأخيرتين لا تمتلكان أي حضارات أو وجود تاريخي في المنطقة ولكنها شريك قوي وفاعل في حلقات الصراع، وتؤثران فيه وترسمان محدداته واستراتيجياته وفق أهدافهما ومصالحهما.

2. البُعد الديني:

منذ أن تفجر الصراع في المنطقة سواء قديمًا أم حديثًا يكثر الحديث عن العامل الديني أو المكون العقائدي في مسببات الصراع الرئيسية، خاصة وأن المنطقة شهدت هذا الصراع، وهذه الحروب في العقود السالفة، والعصور السابقة واشتهرت في التاريخ بالصراعات الدينية المتنازعة بين الديانات السماوية الثلاث، وتجدد حلقة الدين أو مفهوم الصراع الديني مع تمظهرات أي صراع جديد، خاصة وأن العديد من الكيانات أو القيادات تتخذ من الدين مطية لأهدافها، وهناك من يصبغ الصراع بطابع ديني، بل وطائفي في بعض المراحل، وليس بقديمًا اتخذت الحركة

Center GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

الصهيونية الدين كحافز وانطلاقة لها في صراعها أيضًا مع العرب، كما كان الصراع على أشدة في حقبة الثمانينات عندما انتصرت الثورة الإيرانية عام 1979، وبدأ الصراع يتجه ويتخذ شكله الطائفي شيعي – سني وهو أحد تفرعات الصراع الديني بين الديانات السماوية الثلاث، حيث إن تحديد دافع السلوك الإنساني لا يمكن تحديده، ولكن يمكن عرض دوافع المجتمعات والصراعات لذلك يعتبر المكون العقائدي من أهم المكونات التي يتم عرضها في تصوير ماهية الصراع في المنطقة على وجه التحديد، فالميراث الأممي وميراث الشعوب عبر التاريخ يكشف أن الدين كان - وما زال وسيبقى – يتحكم بالحاجات الشرية الأكثر عمقًا ويتصل بالمشاعر والقيم والتطلعات، وتأثيره حاضر وملموس باستمرار في أغلب مجالات الحياة الفردية والجماعية.1 فجل الدراسات تؤكد أن العنصر الديني عنصر أساسي لا يخلو منه أي مجتمع وبناء الثقافة وتحديد الهوية والقيم في أي مجتمع.

فمنذ انتهاء الحرب الباردة، وانتهاء العديد من الصراعات التي كانت نتيجة العداء بين القطبين الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي – سابقًا- افترض الباحثون انتهاء مراحل الصراع والعنف في جل الصراعات، بل ذهب الرئيس الأمريكي(جورج بوش) الأب تخيل عالمًا جديدًا يتوجب فيه حل النزاعات العالمية عن طريق البدلوماسية والمحافظة على السلام.2 إلَّا أن فكفكة الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية أعاد إنتاج ظهور العديد من القوميات والنزاعات الأنثودينية، إضافة إلى ظهور الأفكار الأكثر راديكالية وتطرفًا.

ومع احتدام الصراع في المنطقة فقد كان الدور الثقافي والديني حاضرًا في توجيه مجمل النزاعات المعاصرة، وهو ما أشار إليه هنغتون فقد أبرز أن الصراعات المستقبلية بين الغرب وكل من الحضارات الإسلامية، والصينية، وافترض عام 1993 في أطروحته أن المصدر الأساسي للصراع في عالم ما بعد الحرب العالمية الباردة، لن يكون أيديولوجيًا أو اقتصاديًا في المقام الأول، بل سوف يكون ثقافيًا، وأشار إلى أن الصراع بين الحضارات يكمن في إشكالية " من أنت؟ كما يقول روبن رايت في نهاية القرن العشرين أصبح الدين قوة حيوية للتغيير على النطاق العالمي، يوفر الدين المثل، الهوية، المشروعية والبنية التحتية بدرجات متباينة، وأن الجميع عاد إلى ايمانه الديني ليحدد أهدافه ويعبء لها.3 كما يتضح من الدراسات تلت الحرب الباردة أن تصاعد النزاعات الداخلية بشكل غير مسبوق، وهي أو معظمها كان ورائها التمايز بين العرقيات.

وتعتبر أكثر المناطق استجابة للمتغيرات الدينية وأكثرها تأثرًا وانتشارًا، وأن له مكانة مركزية في الصراعات العرقية هي منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يؤكده فوكس على أن 54% من الأقليات العرقية السياسية في منطقة الشرق الأوسط هي أيضًا الأقليات الدينية، ويقول:" الدين في الواقع له أهمية خاصة في منطقة الشرق الأوط والصراعات الأثنودينية، واعتبار الدين قضية هامة في الصراع، ووجود التميز الديني، ومطالبة الأقليات بمزيد من الحقوق الدينية، وأن الدين هو الاحتجاج في الخطاب الديني".4

إذن فإن الدين لعب على مر التاريخ دورًا مهمًا في سلوكيات الوحدات السياسية مع بعضها البعض، كما لعب دورًا محوريًا في نشأة الدول وساهم في تقسيم دول وبروز أخرى، كما أنه من أهم العوامل التي تحدد توجهات الدول

---

[1] محمود صالح الكروي: "**مكانة الدين في النظام الملكي المغربي**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19،(صيف2008)،ص165.

[2] مايكل كلير: **دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟**، ترجمة: أحمد رمو، (بيروت– لبنان: دار الساقي، الطبعة العربية 2011)

[3] محمد السعدي: **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، (مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2006) ص92.

[4] اكرام بركان: **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010،ص107.

والصراعات خارجيًا وداخليًا، ممّا يؤكد أن الصراعات أو معظم الصراعات التي شهدتها المنطقة، والتنافس الإقليمي فيها يغذيها العامل الديني وإن كانت تبدو في ظاهرها صراعات سياسية أو اقتصادية.

3. البُعد الجغرافي للصراع:

رسم الإستعمار العالمي حدود الصراع في المنطقة وفق مخطط استراتيجي غير ثابت، أي متحرك بفعل عوامل ومتغيرات ومتطلبات المستقبل، فقد انتهت اتفاقية تقسيم المنطقة الشرق أوسطية بما يعرف باتفاقية " سايكس بيكو" التي رسمت بموجبها القويتين الإستعماريتين بريطانيا وفرنسيا قبل قرن حدود الدول، بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وقد أفرزت هذه الإتفاقية وضع الأطر والوحدات السياسية وحدود سيادتها، مع مرونة في عدم الاستقرار عبر الحقب الزمنية المتعاقبة، وما أنتجته من حروب وصراعات، إلى الوصول إلى الأزمات المتجددة لمرحلة يتم خلالها إعادة الخطوط الجغرافية من خلال الصراعات الدموية والدامية، نتيجة الحدود الرخوة التي رسمتها القوى المقسمة وهي حدود وجغرافيا قابلة للتحريك سواء داخل الوحدة السياسية(الدولة) أو خارجها أي بين الدول وبعضها البعض، كما عكس الواقع تمددها وانحسارها طبقًا للظرفين المكاني والزماني.5 وهو ما وصفه مسعود برزاني في حواره مع صحيفة الحياة اللندنية بالقول:" إن الحدود الموروثة من اتفاقيات سايكس بيكو هي حدود مصطنعة، وإن الحدود الجديدة بالمنطقة ترسم بالدم داخل الدول أو بينها".6 كما عبر رئيس الاستخبارات الفرنسية برنار جاجوليه عن هذا المعطى قائلًا:" إن الشرق الأوسط الذي نعرفه انتهى بلا رجعة".7 فالشرق الأوسط المقبل سيكون حتمًا مختلفًا عن الشرق الأوسط ما بعد الحرب العالمية الثانية. في حين أن الوقائع التاريخية والأحداث والصراعات تؤكد حتمية وحقيقة الحدود الرخوة التي رسمها الإستعمار، وأن المنطقة في حالة احتكاك وصدام دائم ومتجدد نتيجة عوامل جغرافية متداخلة بين الدول أو بداخلها منذ إقرار وتنفيذ اتفاقية سايكس بيكو، وأنها لم تخلد للسكينة في أي من مراحلها، بل أن صراعها حول الجغرافيا صراع متجدد متحرك، غير مستقر، وأن مفهوم ديكتاتورية الجغرافيا أو السيادة المطلقة للدولة داخل حدودها لم يعد قائم.8

أي يمكن أن نخلص إلى أن جغرافيا الصراع في الشرق الأوسط متغيرة، وتعتمد على مصطلح الحدود الرخوة الذي رسمته اتفاقيات سايكس بيكو في المنطقة، ممّا جعل المنطقة في حالة حرّاك وصراع جغرافي دائم ومتجدد.

ثانيًا: أشكال ومظاهر الصراع الإقليمي بين القوى الإقليمية التقليدية والقوى الوليدة:

تشهد منطقة الشرق الأوسط العديد من التحولات شديدة الإيقاع والتأثير يصعب تحديد ومتابعة تداعياتها على المنطقة ودولها، خاصة بعد أن شهدت الخريطة السياسية العديد من المتغيرات مع بداية الألفية الثانية على مستوى القوى الإقليمية التقليدية، وتغير مراكز ونفوذ العديد من هذه القوى، ففي القرن الماضي كانت هناك ثلاث قوى رئيسية متصارعة فيما بينها حول هذه المنطقة هي مصر في حقبة الرئيس جمال عبد الناصر، والسعودية التي كانت تشكل أهمية دينية واقتصادية، ودولة" إسرائيل" التي كانت تعتمد على القوة العسكرية في بسط هيمنة وجودها، إلّا أن تداعيات احتلال العراق عام 2003، وتغير النظام في تركيا عام 2002، أحدثا تحولًا في تشكيل

[5] محمد حسن: **الحدود الرخوة...جغرافيا الصراع في الشرق الأوسط**، مركز البديل للتخطيط والدراسات بتاريخ 14 فبراير 2017 https://elbadil-pss.org/2017/02/14

[6] المرجع السابق.

[7] نفس المرجع

[8] نفس المرجع

القوى الإقليمية، وهذا التحول نتيجة تحولات وتحديات جوهرية للأطر الحاكمة للتفاعلات السياسية الإقليمية، والأمنية لشبكة الفاعلين الدوليين المؤثرين في المنطقة.

لا يمكن دراسة أشكال ومظاهر الصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بشكل منفصل عن المتحولات الجيوسياسية وانعكاساتها الإقليمية، فثمة محطات مفصلية غيرت البنى والقواعد التي تأسس عليها الشرق الأوسط منذ عقود، فمع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت الساحة الدولية والإقليمية أحداث مؤثرة فرضت مؤثراتها على التحولات والصراعات في الشرق الأوسط، وأعادت النظر في اشكال ومظاهر الصراع فمثلًا أحداث الحادي عشر من (أيلول) سبتمبر 2001، وغزو العراق 2003، والحرّاكات العربية عام2011، أضف لذلك توقيع الإتفاق النووي الإيراني عام 2015، واحتدام الصراع الإقليمي مصحوبًا بتفكك دول وتغيير خرائط.9 فالعالم يتغير بشكل سريع ونوعي وغير منظم على شكل صدامات تبدو وكأنها عصية على التفكيك والتحليل، والفهم، وأصبح هناك حاجة لتحديد الأقوياء في المنطقة، والقوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، وفهم عميق لأهداف ومطامع كل قوة أو دولة فاعلة في المنطقة، وفهم طبيعة الصراع الذي أصبح يتبدى وكأنه في فترات ثنائي وأخرى بين أطراف متعددة، وهو ما يتطلب دراسة وفهم طبيعة أهداف كل دولة أو قوة اقليمية في المنطقة.

السعودية – إيران:

تنامت الأهمية الإستراتيجية لهاتين الدولتين خلال العقود الماضية، وتعتبر ساحة الشرق الأوسط مسرحًا دائمًا لتفاعلات هاتان الدولتان، وهو ما انعكس على دول المنطقة وعلاقاتها البينية التي شهدت منذ العقد الأخير تحولات ومتغيرات استراتيجية مست كيانات عديدة نتيجة لصراع الأدوار الإقليمية بينهم، ودوليًا بفعل البعد الإستراتيجي للمنطقة ممّا جعلها محل اهتمام، فقد مرت العلاقات السعودية – الإيرانية ما بعد حرب الخليج الأولى مسارات مختلفة وتأثرت بظروف وعوامل محلية وإقليمية ودولية، حتمت عليها الإنتقال من مرحلة إلى أخرى وفقًا لما أملته مصالح الدولتين وأهداف سياستهما الخارجية، وامكانيات التأثير ومواطن التأثر.10 كما أثرت عوامل داخلية واقليمية ودولية في تقارب أو تباعد العلاقات بين الدولتين، وفقًا لما أملته مصالح الجانبين فضلًا عن مصالح دولية أدت لإحتدام الصراع، ومضاعفة الخلافات، وتغذية حالة التنافس والصراع بينهما، وتعتبر المرحلة الحالية من اشد وأكثر المراحل صدامًا غير مباشر بين البلدين فقد انعكست الأحداث الإقليمية على مستوى العلاقات بين الأفعال وردود الأفعال، وتقلبات وتجاذبات أدخلت البلدين في حرب باردة، ومواجهات غير مباشرة، وهو ما نتاوله في هذا الجزء من الدراسة، وعوامل الصراع بين البلدين:

البُعد الإقتصادي:

يحظى البعد الاقتصادي في العلاقات السعودية – الإيرانية بأهمية فائقة، لأن الدولتين تمتلكان موارد طاقة كبيرة، جعلتهما محط أنظار الدول كافة، صغيرها وكبيرها، فأصبحت السعودية وإيران، وبفعل احتياطيهما الكبير من النفط، دولتين ريعيتين تعتمدان على إيرادات النفط، الأمر الذي جعل التقلبات السياسية ذات مردود سلبي أو إيجابي على هذه الإيرادات، فأصبح النفط وتسعيره يخضع للتفاعلات السياسية، التي تأطرت بمنظمة الدول

[9] د. ابتسام الكتبي: **مسؤولية الأقوياء والأطراف الإقليمية في المنطقة**، صحيفة العين، 12 مارس http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=933992017

[10] نفس المرجع.

المصدرة للنفط، فكان للتفاعلات داخلها، وبتأثير من عوامل البيئة الخارجية للمنظمة، كبير الأثر على مسارات علاقاتهما التفاعلية.11

البعد الإيديولوجي:

لقد جاءت السياسة الإيرانية ومن خلال قادتها بعد سقوط الشاه في عام 1979 سياسة راديكالية متطرفة استندت من خلالها علي قاعدة دينية وفقاً للمذهب الشيعي ومن هنا بدأ التأثير للقيادة الجديدة ينعكس علي توجهات سياسة إيران الخارجية والأمنية ولهذا فقد جاء تصور إيران للأمن في المنطقة العربية انعكاساً لفكرها السياسي المستند للمذهب الشيعي، ولهذا فإيران تستند في إستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية علي أنها الدولة الإسلامية الوحيدة في العالم العربي وبالتالي فهي الوصي علي الإسلام.12 فوفق مبدأ الزعامة الإسلامية ومنذ نجاح الثورة الإسلامية واستمرار مرحلة التأسيس الثوري حتي وفاة الإمام الخميني، حدث صراع إيراني سعودي حول زعامة العالم الإسلامي؛ فكلتا الدولتين كانتا تريان في نفسيهما الممثل الحقيقي للإسلام النقي ومبادئة. وبالتالي كان لابد من حدوث نوع من اصطدام الشرعيات والتنافس.13

البعد العسكري والأمني.

للسعودية وإيران، بعدّهما أكبر دولتين في المنطقة في الوقت الراهن، استراتيجية شاملة لحيازة المكانة والنفوذ الإقليميين، قائمة على تعزيز عناصر القوة وملء فراغاتها الناشئة عن التغيرات الحاصلة في اختلالات التوازن المستمرة التي تشهدها المنطقة بإضطراد. ويحظى البعد العسكري بأولوية كبيرة في التخطيط الاستراتيجي للدولتين، لما له من أهمية في تحقيق التوازن المنشود بينهما، إذ أنه يمثل تجلياً لتداعيات البيئتين الإقليمية والدولية والقضايا التي تطرحها التفاعلات الدائمة بين عناصرها ومكوناتها.14 لقد أصبحت السعودية بعد الغزو العراقي للكويت أكثر ميلًا إلى قبول فكرة المساهمة الغربية في أمن الخليج، وهكذا انتهجت السعودية سياسة توجد في نقطة ما بين بديل رفض الوجود الأجنبي، وبديل التحالف الأمني مع القوى الكبرى، وتدور هذه السياسة حول تخزين كميات محدودة من الأسلحة الغربية أساسًا في الأراضي السعودية، وتكثيف التعاون الأمني العسكري مع الولايات المتحدة في شكل تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة، وإعطاء الولايات المتحدة بعض التسهيلات في المطارات الحربية السعودية مع عدم الأعتراض على الترتيبات الأمنية التي عقدتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي مع بعض القوى الكبرى.15

لقد اختارت السعودية في هذه البيئة أن تدخل طرفًا مقابل إيران في سباق التسلح، لشكوكها حول متانة التحالف مع الولايات المتحدة، والتي زاد منها عدم وقوف الأخيرة مع حلفاء لها في المنطقة كمصر بعد موجة الاضطرابات والثورات الشعبية التي عمت المنطقة. إن القوة العسكرية السعودية كانت تعمل في إطار ميزان متعدد الأطراف،

---

[11] صباح علال زاير: **العلاقات السعودية- الإيرانية(2005-2012)**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2013، ص95.

[12] – Shireen Hunter: Iran and World: Continuity in a Revolutionary Decade Bloomington and Indianapolis,1990,pp 36-40.

[13] رجائي سلامة الجرابعة: **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجيستير،كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012،ص 60.

[14] صباح علال زاير: مرجع سبق ذكره، ص 113.

[15] محمد السيد سليم: **محددات السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص 835.

يضمها هي وإيران والعراق، وفي حالات مختلفة اليمن، بفعل التهديدات الصريحة أو الضمنية أو الكامنة الموجهة لأمنها من هذه الإتجاهات.16

ثانيًا: التنافس السعودي- الإيراني علي مناطق النفوذ في الشرق الأوسط:

إن العوامل الحاكمة للعلاقات السعودية- الإيرانية لم تكن في حالة إستاتيكية بل أنها حملت رياح التنافس والصراع بين الدولتين خاصة في الإطار المناطقي الحاكم لتحركاتهم، إن منطقة الشرق الأوسط كانت وما زالت مسرحًا للعمليات التنافسية بين الدولتين، كما أن حالة التنافس بين الدولتين أدي بدورة إلي وجود العديد من التحالفات والتحالفات المضادة، ومع بدأ الربيع العربي في عدد من البلدان في المنطقة، وتحول المشهد إلى صراع إيراني سعودي ولكن خارج أراضي البلدين، فتباينت المواقف السعودية الايرانية في سورية والبحرين واليمن والعراق وفلسطين. وجاءت حادثة منى ومقتل عدد من الحجاج الإيرانيين لكي تصب الزيت على النار في العلاقة المتوترة ما بين السعودية إيران، ولكي تضيف مزيدًا من التوتر والصراع السياسي والطائفي بين البلدين الكبيرين في المنطقة.

أ - التنافس السعودي- الإيراني في البحرين.

تعد البحرين إحدي دول الخليج العربي، جزيزة تقع في منتصف الخليج تقريبا بين الشمال والجنوب، مما جعلها مركزاً مهماً للمواصلات بين الخليج والعالم الخارجي، وهي تبتعد عن ساحل المملكة العربية السعودية 12 ميلاً تقريباً، وتبتعد عن الساحب الإيراني 18 ميلاً تقريباً وقد عمل أكتشاف البترول فيها عام 1932م علي زيادة أهميتها الإستراتيجية وبالتالي زادت فيها المطامع الإيرانية مما جعل البحرين تترك أثرها الواضح والكبير في العلاقات السعودية الإيرانية، وكانت إيران لا تترك فرصة إلا وجددت إدعاءاتها في البحرين وترد عليها المملكة العربية السعودية، فمنذ إتفاقية جدة بين السعودية وبريطانيا 1927 حتي حكومة مصدق التي جددت الإدعاءات الإيرانية في البحرين، بل أكدت أنها ليست مرتبطة بشخص الشاه إنما هي سياسة إيرانية تقليدية.17

وقد قامت الجامعة العربية بمناقشة مسألة البحرين والإدعاءات الإيرانية فيها لأول مرة، ففي مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 6 نوفمبر 1954، أصدر مجلس الجامعة قرارًا يؤكد علي أن البحرين بلد عربي وغير خاضع لسيادة إيران ولا تربطة به أي علاقات تبعية.18

ب - التنافس السعودي – الإيراني في سوريا.

إن سقوط الشاه في كانون الثاني عام 1979 مهد الطريق لاصطفاف إستراتيجي جديد بين سوريا وإيران، فقد رحبت سوريا باستيلاء أية الله علي السلطة في طهران، وفي شهر آب قام وزير خارجية سوريا آنذاك عبدالحليم خدام بزيارة طهران، وأفتخر أن سوريا قد دعمت الثورة الإيرانية قبل قيامها وفي أثناء إندلاعها وبعد انتصارها.19

ويأتي التحالف الإيراني – السوري علي رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فمن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مرورًا بالعراق وصولًا إلى سوريا التي تنظم سلسلة النفوذ الإيراني وصولًا إلي لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.20

---

16 محمد عبد السلام: **قضايا التسلح في جيوش الدول العربية**، شؤون الأوسط، العدد (106)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ربيع 2002، ص 53.

17 نورة القاسمي: **الوجود الفارسي في الخليج 1921-1971**، رسالة دكتوراة غير منشورة، بكلية البنات جامعة عين شمس ، القاهرة، 1990، ص 319.

18 دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، المحفظة رقم 7، الملف رقم5/1037/448 ج2 : وثيقة بشأن مشكلة البحرين بتاريخ 1954/12/7م.

19 باتريك سيل: **الأسد الصراع علي الشرق الأوسط**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992، ص ص 573، 574.

إن التنافس الإقليمي بين ايران والسعودية وخاصة في سوريا هو أساس التنافس بين البلدين والذي يحمل في داخله أشكال أخرى من التنافس الأقل حدة، ولذلك يمكن القول ان موضوع بقاء أو تنحي الرئيس السوري بشار الأسد الذي له تأثير هام على دعم أو إضعاف محور المقاومة قد جعل ايران والسعودية تعيشان أعلى مستوى من التوتر والسجال طوال العقود الماضية.21

ج - التنافس السعودي – الإيراني في اليمن.

تحتل اليمن موقعًا استراتيجيًا بوقوعها علي معبر مائي يربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر والمتوسط من خلال خليج عدن وباب المندب المؤدي إلي قناة السويس. لذا تلعب اليمن دورًا مهما فى الإسهام في تأمين الخطوط الملاحية العابرة من تلك المنطقة، التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي. حيث يمر 30% من النفط والغاز المستخرج من الخليج العربي إلي الأسواق العالمية، عبر منطقة باب المندب ومضيق عدن.22

وفي اليمن تخوض السعودية حربًا منذ أشهر ضد جماعة الحوثيين وأنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وتثير هذه الحملة امتعاض الجمهورية الإسلامية وتسعى إلى إفشالها بشتى السبل، فيما يتواصل الصراع الخفي في البحرين، والعراق، ولبنان، ومناطق أخرى بأشكال شتى.23

لا تشكل الأزمة اليمنية بالنسبة للرياض مجرد مسألة سياسية خارجية لا تمس الداخل السعودي فحسب، بل مسألة أمن قومي تتعلق بدور الاستخبارات والجهزة الأمنية واتصالاتها غير الرسمية بالفصائل والعشائر اليمنية، وليست مسألة مرتبطة بشكل رئيسي بوزارة الخارجية. إن كان الأمر يتعلق، في النهاية بترتيبات البيت السعودي من الداخل. لكن الأمور تطورت في اليمن بتقدم جماعة الحوثيين حتي سيطرتها علي صنعاء، وتقديم الرئيس عبدربه منصور هادي، ورئيس الحكومة خالد بحباح استقالتيهما، فدخلت البلاد في حالة من الفراغ السياسي والدستوري؛ إثر تصعيد الحركة الحوثية لتحركاتها العسكرية؛ وذلك بالسيطرة علي دار رئاسة الجمهورية، في العشرين من يناير 2015، وعدد من ألوية الجماية الرئاسية والصواريخ، وفرض شروط تجعلهم يستولون علي صلاحيات رئيس الجمهورية؛ كاضغط علية لإصدار قرارات جمهورية تتضمن تعين نائب لرئيس الجمهورية من الجماعة الحوثية، وشغل عدد من الوظائف التنفيذية العليا، وتعديل مسودة الدستور، وإعادة تشكيل الهيئة الوطنية لمراقبة تنفيذ مخرجات الحوار، المعنية بإقرار مسودة الدستور، وطالبوا بتعيين 17 عضوًا من الجماعة في هذه الهيئة؛ لكي يتمكنوا من امتلاك الثلث المعطل.24

---

[20] مصطفى اللباد: **التحالف الإيراني السوري ركيزة مشروع طهران الإقليمي**، جريدة الحياة اللندنية، 2007 ، ص 34

[21] **التنافس والتوتر السعودي الايراني .. الى أين؟**،الثلاثاء 18 ذىالحجه 1437هـ ، علي الرابط :http://alwaght.com/ar/News/68049/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3-A-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%9F

[22] – Mountain,Thomas c., choke point babel-mandeb;understanding the strategically critical horn ofAfrica,foreign policy journal,November 19,2011: http://foreignpolicyjournal.com.

[23] أخبار العالم العربي: مرجع سبق ذكره.

[24]استقالة هادي: **المخاطر والبدائل**، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 2015/1/28: علي الرابط :HTTP://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/01/20151031509299.htm

صعدت هذه التطورات من حدة الصراع الإقليمي بين إيران الداعمة للحوثيين، ودول الخليج، وخاصة السعودية، التي باتت مهددة علي حدودها الجنوبية، فيما انعكس هذا التمدد الحوثي ودلالاته علي مجمل التفاعلات الإقليمية، وما يزال.25

ثالثًا: مؤثرات وتجليات الصراع الإقليمي على القضية الفلسطينية:

تعتبر القضية الفلسطينية القضية المركزية والأساس الجوهري في منطقة الشرق الأوسط، ولا يمكن عزلها وعزل تأثيرها وتأثرها عن المتحولات والمتغيرات في المنطقة، وكذلك عن جوهر الصراع لما لها من أهمية إستراتيجية في السياستين الدولية والإقليمية، بما أنها الركيزة الأساية ومحط اهتمام أي قوة تبحث عن موطئ قدم في المنطقة، بل تبنى عليها السياسات الخارجية للدول بناء على تحرطاتها ومواقفها من القضية الفلسطينية. وعليه فإن البحث في السياسات والصراعات الإقليمية لا يمكن عزله عن البحث في انعكاسات وأهمية القضية الفلسطينية وتأثيرها وتأثرها في هذه السياسات، وهو ما نطرحه بالتحليل في هذا الجزء من الدراسة.

شهد النظام الإقليمي والحياة السياسية مجموعة من المتغيرات في العقدين الأخيرين، شكلت ما يمكن أن يشير إلى تغير دراماتيكي في مسار المنطقة عامة، ممّا يعقد أي عملية تنبؤ وتحليل، رغم أن مجمل هذه المتغيرات كان له تأثير مباشر على مسار القضية الفلسطينية سواء داخليًا في الشسأن الفلسطيني الداخلي أو على مستوى الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، أو في صراع قوى المنطقة فيما بينها، وبالتالي فإن دراسة هذه المتغيرات قد تؤدي إلى استشراف مستقبل المنطقة ومتغيراتها في الشأن الفلسطيني، فالمشهد العربي العام كان له جملة من الإنعكاسات والآثار الداخلية التي تركت آثارًا على القضية الفلسطينية، خاصة مع أحداث الحرّاكات العربية وعلى وجه التحديد ما شهدته من غياب لمحوري الممانعة والإعتدال، وضعف أكبر نظامين عربيين النظام المصري، والنظام السوري. أما على الصعيد الإقليمي وبالذات تركيا وإيران لما لهما من أهمية في المنطقة فقد بدأ ضعف التفاعل الإيراني مع القضية الفلسطينية وفق المتغيرات الأخيرة ممّا منح فرصة لبعض الدول لتحقق مكاسب على حساب القضية الفلسطينية، في حين أن تركيا التي تطرح نفسها نموذجًا جديدًا إصلاحيًا في المنطقة تحاول أن تترك آثارًا ايجابية على القضية الفلسطينية من خلال التفاعل مع متطلبات المنطقة عامة، والقضية الفلسطينية خاصة بشكل إيجابي، وكذلك الدور المميز لتركيا على مستوى العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية.26 من هنا فإننا في هذا الجزء من الدراسة نحلل التحولات والصراعات الإقليمية في المنطقة وتأثيرها على القضية الفلسطينية سواء القوى العربية أو القوى غير العربية، وعلى وجه التحديد التركي – الإيراني.

الصراع العربي الإقليمي:

شهد نهاية عام 2010 حرّاكًا عربيًا شعبيًا انطلق من تونس، حيث انتفض الشارع التونسي مستغلًا حادثة احراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه احتجاجًا على مصادرة عربة الخضار التي يعمل عليها، فتحرك الشارع التونسي ضد الحدث وتطورت الأحداث وتدحرجت حتى طالب الشعب التونسي باسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي وهو ما حدث فعلًا بخروج الرئيس التونسي وسقوط نظامه، وسرعان ما استجابت الشعوب العربية الأخرى وانطلق

[25] نجلاء مكاوي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص267.

[26] رائد نعيرات: **المتغيرات العربية وأقليمية في الصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة دراسات شرق أوسطية http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=446،

الشباب المصري في يناير 2011 محتشدًا مطالبًا برحيل الرئيس محمد حسني مبارك، وتلاحقت الأحداث في ليبيا، واليمن، وسوريا، والبحرين وتطورت لتشهد صراعات عسكرية دموية تدخلت بموجبها قوى اقليمية كما الحال بإيران في سوريا والعراق، وكذلك تركيا بل وتدخلت قوى دولية بشكل مباشر في ليبيا وسوريا والعراق وبدأت حروب غير معلنة بين هذه القوى وخاصة في سوريا بين روسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، أما اليمن والبحرين فقد تطور بهم الصراع بمتجهات مذهبية سني – شيعي. هذه التحركات والحرّاكات أثرت بشكل مباشر وفاعل على القضية الفلسطينية من خلال انعكاسات الأحداث المصرية والسورية لما لهاتين الدولتين من دور فاعل ومؤثر وحيوي في القضية الفلسطينية، وتشابك العلاقات بينهما وبين القضية الفلسطينية.

أولًا: مصر:

تعتبر مصر من الدول المحورية المؤثرة بالقضية الفلسطينية، والمرتبطة بها ارتباطًا وثيقيًا بل تعتبر فلسطين عامة وغزة خاصة جزء من الأمن القومي المصري، إضافة لمكانة وأهمية مصر في النظام الإقليمي عامة، والسياسة المحورية التي توليها مصر للقضية الفلسطينية منذ عهد الملكية مرورًا بمرحلة الثورة المصرية التي أعلنت الجمهورية ولا يمكن عزل هذه السياسة ومصر ودورها عن القضية الفلسطينية، ونتيجة طبيعية أن تتأثر القضية الفلسطينية بأي محددات أو متغيرات في مصر، بل وتتأثر بها بشكل جوهري وأساسي، فمصر التي وقعت أول معاهدة اتفاق سلام مع" إسرائيل" عام 1979 كان لها دور محوري ورئيسي في مفاوضات السلام الفلسطينية- الإسرائيلية وتوقيع تفاهمات أوسلو عام 1993 وما تبعها من تفاهمات واتفاقيات، كذلك كان لمصر الدور الأهم في محاولاتها لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الفلسطينيين بعد عام 2007، وكذلك مع" إسرائيل" في عدوانها المتكرر على قطاع غزة.

إجمالًا فإن الأحداث التي شهدتها وتشهدها مصر منذ عام 2011 أو ما بعدها والمتغيرات المتعاقبة على مصر شكلت أحد المفاصل المؤثرة في الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، وتأثرتع القضية الفلسطينية داخليًا وخارجيًا جراء هذه الأحداث والمتغيرات. فالاختلاف الذي شهده الدور الصري بعد ثورة يناير 2011 اعتمد سياسات مغايرة ومختلفة عما قبل الثورة، وبدأ النظام المصري يتعامل مع القضية الفلسطينية وفق التقارب الأيديولوجي مع طرفي الصراع، فالرئيس المصري محمد مرسي الذي جاء من جماعة الإخوان المسلمين في أعقاب ثورة يناير تقرب لغزة ولحكم حماس فيها بما أنها تشكل جزء من الجماعة الإسلامية وحركة الإخوان المسلمين، وكذلك نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي جاء بعد خلع الجيش المصري للرئيس محمد مرسي اختلف موقفه مع حركة حماس، وبذلك اختلفت سياساته معها أي ما يمكن وصفه بعدم الحياد المصري مع المسألة الفلسطينية بعد ثورة يناير، ممّا أضر كثيرًا بملفات كبيرة مثل المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية، رفع الحصار عن قطاع غزة، ودعم القضية الفلسطينية على المستويين الدولي والإقليمي، فالدور المصري الجديد اعتمد على محاولات اعادة مصر لمكانتها الطبيعية والإقليمية، والتأثير في الحاضر والمستقبل للنطقة بشكل عام. وبدأت مصر كقوة اقليمية مؤثرة، وسياساتها يتم رصدها وتحليلها، وقراءتها كقوةٍ اقليمية. وعليه فإن كل المحاولات فشلت في احقاق المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية بعيدًا عن مصر، بل أن تركيا لم تنجح في محاولاتها كبديل لمصر، وكذلك العديد من البلدان العربية التي حاولت جاهدة أن تتجاهل الدور المصري، وكذلك بعض القوى الفلسطينية التي حاولت خلق بديل لمصر من البلدان العربية مثل قطر، إلَّا أن جميع هذه المحاولات فشلت، ولم تستطيع تمرير محاولاتها

Center مركز GAZA غزة
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

وأهدافها، وعادت لمصر.[27] إذن فالمشهد المصري بسياساته، ومتغيراته انعكس سلبًا على قوة المسألة الفلسطينية، وحضورها الدولي والإقليمي.

ثانيًا: تركيا:

تتنافس تركيا وبقوة على زعامة العالم الإسلامي، والصراع في الشرق الأوسط، وهو ما يدفعنا لقراءة انعكاسات وتجليات السياسات التركية الإقليمية وتأثيرها على القضية الفلسطينية، فتركيا أول الدول الإسلامية التي اعترفت بِـ" إسرائيل" عام 1949، إلَّا أنها أدانت العدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام 1967 رغم عدم تصويتها على فقرة في الأمم المتحدة تدين" إسرائيل" وتصفها بالعدوانية، وعارضت قطع العلاقات معها في مؤتمر القمة الإسلامية في الرباط. كما إنها الدولة الإسلامية الوحيدة التي اقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع"إسرائيل"، وعقدت العديد من الإتفاقيات العسكرية والتجارية معها. وظلت العلاقات التركية – الإسرائيلية حتى عام 2006 بالعلاقات المثالية، إلَّا أن الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2008 وإدانتها لِـ" إسرائيل" زاد من برود العلاقة بين البلدين.[28] وهو ما دفع " إسرائيل" والغرب لإتهام تركيا بمساندتها لحركة حماس، نظير الموقف المميز لتركيا رسميًا وشعبيًا مع غزة، كما كان لموقف رئيس الوزراء التركي أردوغان في مؤتمر دافوس الاقتصادي عام 2009 في مدينة جنيف بسويسرا ونقده اللاذع للرئيس الإسرئيلي شمعون بيرس صداه القوي، واعتبر قمة الصعود في الموقف التركي، ومخاطبة مباشرة من أردوغان للشعب التركي ولشعوب المنطقة التي وجدت في الموقف التركي موقفًا شجاعًا لم تعهده من قوى عربية وإسلامية أخرى، ممّا ساهم في ارتفاع أسهم الجمهورية التركية فلسطينيًا واقليميًا، عمق من هذا الإرتفاع الدعم السياسي والإنساني لتركيا للشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة المحاصر في أعقاب فوز حركة حماس في انتخابات عام 2006، أي ما يمكن أن نصفه بأنه تحقيق جل الأهداف التركية الإقليمية التي رسمتها وتحركت بموجبها، ووجدت في القضة الفلسطينية مدخلًا لها، رغم حرصها على عدم الصدام مع " إسرائيل" أو قطع العلاقات معها نهائيًا. وضمن سياسة التوازن التي انتهجتها تركيا مع كل الأطراف بما فها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. أي بما يفسر بأن الموقف التركي هو موقف سياسي تكتيكي يناور لأجل الأهداف التركية الإستراتيجية والتكتيكية، وخاصة موقفها في الإتحاد الأوروبي التي تسعى لأن تصبح عضوًا دائمًا فيه.

إذن فإن السياسات التركية في منطقة الشرق الأوسط أرتكزت على سعي ومحاولة تركيا استرداد زعامتها على المنطقة العربية بعدما فقدتها أبان الحرب العالمية الأولى، وبالتالي وجدت أن السبيل الأوحد والأقوى لهذا الإسترداد لا يمكن أن يتم دون اللجوء للقضية الفلسطينية كمدخل أساسي وأولوية أولى لما لهذه القضية من أهمية في وجدان كل العرب والمسلمين، وإنها من خلال مواقفها من هذه القضية باتت مؤهلة لهذا الدور، وبدأت تتصرف بسلوكها السياسي كزعيمة للمنطقة، بل وسعت جاهدة لعقد مصالحة فلسطينية- فلسطينية مستغلة تراجع قوة وهيبة الموقف المصري بعد ما تساوق مع الحصار ضد غزة، ومن ثم بعد أحداث ثورة 25 يناير 2011، رغم ذلك واجهت تركيا هجومًا عنيفًا من العديد من القوى العربية والإقليمية التي استشعرت الخطر من هذا الدور التركي خاصة مع تعويل الفلسطينيين على الموقف التركي المتصاعد، ونظير ما تمتلكه تركيا من قوة سياسية واقتصادية يمكن أن

[27] عمر بشير: **تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 2000-2011**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2013،ص76.

[28] د. نور يوسف عوض: **الموقف التركي من القضية الفلسطينية**، صحيفة القدس العربي، 4 أكتوبر(تشرين أول)2012.

تشكل ندًا لِـ"إسرائيل"، والدعم التركي اللامحدود للقضية الفلسطينية، وامتلاك تركيا لأوراق ضغط قوية في مواجهة"إسرائيل"، وتوظيف القضية الفلسطينية في السياسة التركية الخارجية.29

من خلال ذلك يمكن القول أن تركيا وظفت الملف الفلسطيني في توسيع دورها الإقليمي، والمناورة من خلال هذا الملف لكسب المزيد من المصالح في سياساتها الإقليمية والدولية، كما إنها حصلت على عضوية عضو مراقب في الجامعة العربية، ورئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي، وعلى مستوى الرأي العام العربي الذي رأى في تركيا القوة القادرة على لحم"إسرائيا" والثبات في وجهها، كما أن القضية الفلسطينية استطاعت أن تكون حاضرة وبقوة في الحالة أفقليمية والدولية.30

ثالثًا: إيران:

منذ أن انتصرت الثورة الإيرانية عام 1979 وأعلنت الجمهورية الإسلامية بدأ سلوكها السياسي كقوة اقليمية مرتكز على المد الشعبي الذي حققته الثورة الإيرانية من جهة، وقوتها الاقتصادية القوية، وشعاراتها الصارخة بشأن القضية الفلسطينية حيث إنها حولت السفارة الإسرائيلية غلى مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية، ووجهن دعوة لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات لزيارة طهران، والإحتفال بنصر الثورة افيرانية، وبدأت بمحاولات حثيثة لتصدير مبادئ الثورة للمنطقة ودولها، ومن أهم ما ساهم في زيادة الصخب الثورى والصدى لهذه الثورة الشعارات التي رفعتها في خطابها السياسي والعسكري تجاه القضية الفلسطينية، وحالة العداء للولايات المتحدة الأمريكية، و"إسرائيل"، ودعمها لحقوق ومطالب الشعب الفلسطيني وقواه الثورية والعسكرية دعمًا سياسيًا وماليًا، وعسكريًا، ممّا ساهم في إلتفاف الشعوب حولها، وتبني العديد من قوى المقاومة للأيديولوجيا الثورية الإيرانية كنموذج واقعي لإنتصار الشعوب. إلّا أن صدامها ونزاعها مع العراق الذي تطور لحرب طويلة استمرت ثمانية أعوام، وعداء الأنظمة الخليجية للثورة الإيرانية والنظام الإيراني الوليد وفق معتقدات مذهبية وعقائدية أحبط الشعي الإيراني للقفز إلى سدة الدول الإقليمية في المنطقة، وساهم في تراجع الحشد الشعبي العربي والإسلامي لإيران، بل وانتهجت الدول العربية العداء مع إيران وصنفتها كعدوٍ رئيسي وأساسي في المنطقة. واستمرت حالة العداء حتى شن العدوان الثلاثيني بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عدوانه على العراق عام 2003 والتي اتخذت منه إيران موقف الحياد الظاهري، رغم دعما المؤثر للقوى الشيعية العراقية واستغلال سقوط نظام الرئيس صدام حسين للسيطرة والقبض على العراق من خلال القوى الشيعية العراقية التي تشكل أغلبية، ممّا فجر حالة العداء من جديد مع العرب وخاصة دول الخليج التي ترتأي بإيران عدوًا مذهبيًا خطيرًا، وهو الإستناد الذي تعتمد عليه السعودية في محاولات التدخل العسكري، ودعم القوى المتمردة في سوريا، واليمن كمواجهة غير مباشرة ومباشرة للمد الإيراني في هاتين الدولتين.

إذن فالجمهورية الإسلامية الإيرانية استطاعت أن تشكل من سياساتها قوة اقليمية لها حضورها المؤثر في المنطقة من خلال النهوض بقدراتها العسكرية، والإقتصادية وكذلك تحالفاتها مع دولالمانعة، ودعمها اللامحدود لفصائل المقاومة العربية مثل حزب الله اللبناني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، وكذلك دعمها للنظام السوري التي تعتبر رأس حربه في الصراع مع "إسرائيل"، واقامة حلف سياسي وعسكري ، واقتصادي مع روسيا

---

[29] أسامة أبو نحل، "**الموقف الإقليمي من تحقيق المصالحة الفلسطينية: موقفي (إيران / تركيا)**"، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى (المصالحة الفلسطينية المواقف المحلية والإقليمية والدولية)، غزة، المركز الفلسطيني للتخطيط، منتدى غزة السابع للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014، ص51-52، 55.

[30] هانيس كرامر: **تركيا المتغيرة تبحث عن توب جديد**، مكتبة العبيكان،2011، ص105.

والصين اللتان تعتبران في صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك موقفها الثابت من الصراع مع العدو الإسرائيلي، واستمرار دعمها لحركة حماس الفلسطينية بالرغم من موقفها من الأزمة السورية، وخروج قيادة الحركة أي(حماس) وقيادة كتائب عز الدين القسام بشكر خاص في أعقاب الإعتداءات الإسرائيلية ضد غزة واعترافها بأن ما وصلت إليه المقاومة من تطور في قدراتها وامكانياتها، وردعها للقوة الإسرائيلية ما كان يتم دون مساعدة ومساهمة إيران المادي والعسكري واللوجستي.

أما على الصعيد الإقليمي فقد استطاعت إيران أن تحاكي الشعوب المضطهدة في المنطقة من خلال دعمها المؤثر لحرّاكات الربيع العربي وعلى وجه التحديد في مصر، حجيث دعمت وساندت حكم الرئيس محمد مرسي، وكذلك ساندت الحراكين البحريني والمني وإن كان ذلك وفق التفسير العربي بسبب الإنحياز المذهبي لشيعة البحرين، والحوثيين الشيعة في اليمن، كما أنها ساندت النظام السوري في الأزمة واصطفت إلى جانب سوريا ضد القوى المناصرة للولايات المتحدة الأمريكية، مما ساهم في توتر الأجواء الإيرانية والخليجية واحتدام الصراع المسلح بينهما بشكل غير مباشر، أي حرب ضمن وكلاء لكلا الطرفين، وإن كانت السعودية شكلت تحالفًا عربيًا- إسلاميًا وصريحًا في اليمن لضرب سيطرة الحوثيين على السلطة، كما وزانت إيران الدولة التي تحاول أن تصبح قوة نووية في علاقاتها مع الجمهورية التركية التي تعتبر قوة اقليمية منافسة لها في المنطقة، ولم تدخل معها في صراع مباشر أو تدفع لتوتير العلاقة معها. في حين أن علاقاتها تأزمت مع مصر بعد إقالة الجيش المصري للرئيس محمد مرسي والتقارب المصري-السعودي، إلّا أن سلوكها السياسي اتزن بالإنضباط والهدوء عكس السلوك التركي الذي اتسم بالإندفاعية، وهو ما يؤكد على قدرة إيران في إدارة الصراع والتعامل مع مراحله وتطوراته، خاصة وأنها تتميز عن الموقف التركي في إنها تناصب "إسرائيل" حالة عداء شديدة، وتعتبر "إسرائيل" عدوًا أساسيًا ومركزيًا لها، وترفض المهادنة وإن كانت على مستوى الخطاب السياسي، بل وتهدد"إسرائيل" بردٍ قاس ومؤلم في حال أي اعتداء على إيران، وتدعم كل القوى التي تعادي"إسرائيل" وتناصبه العداء، وهو الموقف المتمايز لإيران عن الموقف التركي، وأيضًا محاولات إيران للعب دور متوازن في الشأن الفلسطيني على المستوى السياسي، وعدم الإنحياز الواضح والصريح لأي طرف ضد الآخر، ورغم انتقادها القوي ورفضها التام لتفاهمات اتفاقيات أوسلو والتعامل مع تجلياتها أو التقارب مع مناصريها.

بناءً عليه فإن الصراع الإقليمي الذي تخوضه إران لم يستثن القضية الفلسطينية بل تستند وترتكز في هذا الصراع على المسألة الفلسطينية، كمسألة وأولوية رئيسية، وتتبنى مفهوم دعم وإسناد المقاومة الفلسطينية إدراكًا منها للطبيعة الوجدانة للشعوب العربية والإسلامية من جهة، وإيمانها بمبادئها الثورية التي تبنتها بعد ثورتها ضد نظام الشاه عام 1979. من هنا تعتبر إيران أحد الركائز الرئيسية في الصراع مع "إسرائيل" ولجم عدوانها واحتلالها للأراضي اللبنانية والفلسطينية. وعليه فإن الدور الإيراني في صراعه الإقليمي تعاظم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

رابعًا: استشراف مستقبل القضية في ظلّ الصراع الإقليمي:

في ضوء الصراع الطويل والمتشعب دوليًا واقليميًا في منطقة الشرق الأوسط، وما أضافته الحراكات الشعبية العربية على هذا الصراع من تحولات ومتغيرات حيوية وهامة، خاصة مستوى الصراع مع "إسرائيل" وما شهده هذا الصراع من تغيير في المفاهيم يمكن استشراف العديد من السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية في هذا الصراع بالسيناريوهات التالية على سبيل المثال وليس الحصر:

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

السيناريو الأول: حل المسألة الفلسطينية واقامة الدولة الفلسطينية:

هذا السيناريو قديم – جديد يعتمد على الفهم الفلسطيني لحل الصراع وفق حل الدولتين، أي دولة يهودية وأخرى عربية وفق قرارات الهيئات الدولية والأمم المتحدة، والذي تم بموجبها التوقيع على اتفاقيات أوسلو كمرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات لم تلتزم "إسرائيل" فيها ومماطلتها في مفاوضات الحل النهائي، حيث ترى "إسرائيل" في دولة فلسطينية بجوارها تهديد لأمنها الإستراتيجي، وحصارها ديموغرافيًا عربيًا يهدد وجودها، لذلك تحاول عدم الإلتزام بأي ارتباطات دولية تفرض عليها واقع محدد، من هنا فإن هذا السيناريو هو بمثابة الحل المنطقي الموضوعي من وجهة النظر الفلسطينية، في حين أنه لا عتبر موضوعيًا وحل تاريخي للمسألة الفلسطينية من وجهة نظر إسرائيلية، رغم أن هذا السيناريو يعبر عن وجهة نظر دولية ورؤية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي حلًا نهائيًا.

السيناريو الثّاني: دولة ف غزة وجزء من سيناء:

تناثرت العديد من التكهنات والتخمينات السياسية، والتحليلات للحالة الفلسطينية والإقليمية عامة في ظل حالة الصراع الإقليمي والضبابية السائدة في المواقف الدولية والإقليمية من هذا الصراع، وغياب سوريا ودول الممانعة عن المشهد الفلسطيني في ظل الأزمات المتلاحقة، والتحركات السياسية المفاجئة لبعض القوى مثل مصر وحركة حماس والنائب الفتحاوي محمد دحلان وبعض القوى العربية الخليجية مما عزز العديد من النبؤات والتحليلات أهمها دولة في غزة وجزء من سيناء أو حتى سيناء بأكملها، وساهم في تعزيز هذا التخمين القائم حالة التقارب الكبيرة بين النائب محمد دحلان ودولة الإمارات العربية، وجمهورية مصر، والمتغيرات في الموقف في غزة من قبل حركة حماس وتقاربها مع مصر ودحلان وعقد لقاءات وتفاهمات في القاهرة وإن كان لم يعلن عنها بشكل رسمي، مما ساهم في تعزيز (تقدير الموقف) بأن المسألة الفلسطينية يتم الترتيب لها كأحد ملفات الرزنامة الدولية في وضع وصياغة حلول كاملة لكل المنطقة العربية، والصراع الدائر فيها، ومن ضمنها تصور لدولة فلسطينية في غزة – سيناء وفض الإشتباك بين المناطق المكتظة سكانيًا في الضفة الغربية من خلال عمليات الإلحاق مع الأردن والحكم الإداري المحلي فيها.

هذا السيناريو التخيلي السياسي القائم على التحليل والتقدير المبني على مشاريع وأطروحات سابقة يأتي في السياق العام لقراءة الصراع الإقليمي في المنطقة، وتصورات التفتيت التي تحاول انتهاجها القوى الدولية وفق الإستراتيجية المتبلورة لحلول المنطقة وصراعاتها، والإستناد للصراعات المذهبية والإثنية في صياغة إستراتيجيات الحلول النهائية، وأزمات سيناء المعقدة للدولة المصرية، أي بما معناه التخلص من أزمة الفلسطينين ومطالبتهم بدولة فلسطينية، وكذلك التخلص من بؤرة توتر دائم على الحدود الإسرائيلية – المصرية (سيناء) ورفع عبء عن كاهل النظام المصري الممثل بسيناء المنطقة الصحراوية، وفسح المجال للتطبيع العربي – الإسرائيلي من خلال حل المسألة الفلسطينية، والتخلص من هذا الملف الذي يشكل حجر عثرة في تقدم التطبيع العربي- الإسرائيلي، بل والتخلص من جل الأزمات في المنطقة.

السيناريو الثالث: حل المسألة الفلسطينية كجزءٍ من الحل الشامل للصراع الإقليمي:

مثلت الحراكات العربية الشعبية التي اندلعت أواخر عام 2010 من تونس تجديًا خطيرًا، وانحراف خطير لمستقبل المنطقة، كذلك وضعت المجتمع الدولي في مأزق كبير وخطير، ووضعت القوى الإستعمارية الكبرى أمام مسؤوليات وتحديات حتمية وضرورية مما حتم عليها إعداد رؤية استراتيجية عامة للمنطقة في ضوء مستجداتها المتلاحقة والتي

Center for Middle East Strategic Studies
مركز الشرق الأوسط للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

أحدثت ارباكًا وتشرذمًا في الدولة والوحدة الجغرافية لمفهوم الدولة الموحدة، وعلى وجه التحديد في العراق، وسوريا، واليمن، وليبيا، ومصر هذه الدول التي لا زالت تخوض صراعًا عنيفًا مسلحًا يهدد وحدتها الديموغرافية، وتحول الصراع من صراع شعبي سلمي إلى صراع مسلح دامي ممّا ينذر بصعوبة حسمة في المستقبل المنظور، ممّا دفع العديد من الدراسات السياسية إلى الخلوص بضرورة وضع تصورات مستقبلية شاملة لكل حلقات الصراع في المنطقة، وعلى رأس هذه التصورات المسألة الفلسطينية التي تعتبر ضرورة أساسية ومركزية في صياغة أي استراتيجيات مستقبلية بما أن هذه المسألة هي الركيزة الجوهرية لإستقرار المنطقة. وهذا يتطلب بناء استراتيجيات عميقة تأخذ بالحسبان القوى الإقليمية الجديدة، والمتغيرات الجوهرية على البناء الأثني بعد الحراكات العربية، وعملية التقارب العربي- الإسرائيلي، والتحالفات الجديدة في المنطقة ودخول قوى دولية مثل(روسيا) بقوة في الحالة الصراعية في المنطقة.

خامسًا: النتائج:

توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من النتائج التي يمكن إجمال بعضها في التالي:

1. أن الصراع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بالرغم من امتداد جذوره التاريخية إلا إنه اتخذ منحنيات متجددة ومتغيرة ترتكز على ثلاثة أبعاد، البعد الحضاري، والبعد الديني(العقائدي)، والبعد الجغرافي وهذه الأبعاد الثلاث هي المكون الأساس للصراع ومراحله.
2. هناك حالة تنافس واستقطاب بين القوى الإيليمية العربية وغير العربية على المنطقة، فكل قوة تبحث عن مصالحها وأهدافها في المنطقة.
3. احتدام الصراع وفق البعد الديني (العقائدي) الذي أصبح يمثل أهم مظاهر الصراع ومتغيراته، خاصة الصراع المذهبي السني- الشيعي الذي يعتبر أحد أهم مكونات ومرتكزات الصراع حاليًا.
4. أن القضية الفلسطينية تعتبر الخاسر الأكبر لهذا الصراع وانعاساته وتجلياته، حيث تحاول كل قوة اقليمية استغلال المسألة الفلسطينية وأهميتها لتحقيق مصالحها على حساب المسألة الفلسطينية وحلها العادل.
5. تراجع قوى المقاومة العربية والفلسطينية عن أولوياتها الأساسية في مجابهة العدو الرئيس"إسرائيل" وأصبحت قوى المقاومة جزء وشريك في الصراع الدائر في المنطقة وأزماتها، وتخوض تناحرًا وتجاذبًا سياسيًا، عسكريًا بعيدًا عن "إسرائيل".
6. أن تركيا تحاول جاهدة أن تجد لها موطئ قدم كقوة اقليمية كبرى في المنطقة لتحقيق أهدافها السياسية، والإقتصادية واستغلال الصراع القائم في إعادة الأمجاد التاريخية التركية إلى السيطرة على المنطقة، وتجد المسألة الفلسطينية مفتاح ومدخل رئيسي في ذلك، وهو ما نجحت به إلَّا أن موقفها من الأزمة السورية أثر على اندفاعيتها، وكان عامل مهم في تراجع مكانتها وأهميتها عما كانت عليه قبل الأزمة السورية.
7. أن إيران لا زالت تمثل الحاضنة الرئيسية لقوى المقاومة العربية عامة، والفلسطينية خاصة وتتصدر المشهد الصدامي مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" وعزز هذا الموقف موقفها من الأزمة السورية، وعدم التأثر بدعمها للمقاومة الفلسطينية رغم موقف حركة حماس من الأزمة السورية، وعليه فإنها تعزز من وجودها الإقليمي كقوة رئيسية في الصراع لا يمكن تجاوزها أو القفز عن دورها.
8. أن التجاذبات والصراعات بين القوى الإقليمية أثر سلبًا على القضية الفلسطينية، وأصبحت هذه القوى تحاول جذب واستقطاب القوى الفلسطينية كلًا إلى حظيرتها ومعسكرها لصالح أهدافها/ مما ساهم في تعميق الإنقسام الفلسطيني- الفلسطيني، وتراجع القضية الفلسطينية على سلم الأولويات العربية والإسلامية وكذلك الإقليمية والدولية.

مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

9. أن هذا الصراع الإقليمي كان له مردود ايجابي على دولة" إسرائيل" التي كان لها تحركات ثابتة واستراتيجية واضحة واندفاع نحو المنطقة ودولها ضمن عملية استقطاب للعديد من المواقف السياسية بل ومباغتة المواقف لصالحها في أكثر الدول تشددًا لصالح القضية الفلسطينية، واستطاعت أن تجد لها صوت في العديد من الدول العربية والنخب السياسية والثقافية العربية يطالب بالتطبيع معها، وإقامة علاقات معها.

سادسًا: التوصيات:

خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها:

1. ضرورة تفعيل ملف الوحدة الفلسطينية- الفلسطينية بخطوات حقيقية وفاعلة لإعادة تصليب الموقف الفلسطيني في مواجهة نتائج الصراعات الإقليمية وافرازاتها على المنطقة عامة.
2. عقد مؤتمرات للنخب الفلسطينية السياسية والثقافية لوضع وصياغة استراتيجيات ثابتة، وتكتيكات لينة وتقديمها لمصدر القرار الفلسطيني.
3. تشكيل لوبي فلسطيني رسمي وشعبي لمواجهة التمدد الإسرائيلي في الوعي العربي عامة، ومجابهة التحول في الفهم والوعي الشعبي، ومقاومة الرواية الصهيونية التي تحاول استقطاب النخب العربية لها أو زراعة ما يسمى نخب للترويج لها بين الشعوب العربية.
4. اعادة الاستقلالية للقرار الفلسطيني وتصليبه من خلال جسد وحدوي ممثل بمنظمة التحرير الفلسطينية التي بات من الضرورة إعادة الإعتبار لها، وإعادة ترتيب أوضاعها بما يتلائم والمتغيرات في المنطقة والإقليم.
5. التحرك الإقليمي والدولي وتفعيل الوجود الفلسطيني في شتى المحافل الدولية من خلال سياسة كسر التمدد لِـ"إسرائيل" ومن يحاول الإنقضاض على المشروع الوطني الفلسطيني.
6. عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، والصراعات الثنائية والأزمات الداخلية لدول الإقليم، والعمل وفق المصلحة الفلسطينية العامة.

مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

سابعًا: المراجع:

1. أسامة أبو نحل: "الموقف الإقليمي من تحقيق المصالحة الفلسطينية: موقفي (إيران / تركيا)"، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى (المصالحة الفلسطينية المواقف المحلية والإقليمية والدولية)، غزة، المركز الفلسطيني للتخطيط، منتدى غزة السابع للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014.
2. أسامة أبو نحل؛ سامي الأخرس: "المواقف الإقليمية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008-2014) (مصر وتركيا نموذجاً) رؤية سياسية تحليلية"، المؤتمر العلمي الثامن (التحولات الموضوعية في القضية الفلسطينية بعد أوسلو) كلية الآداب / الجامعة الإسلامية – غزة، بتاريخ 2016/10/4.
3. د. نور يوسف عوض: الموقف التركي من القضية الفلسطينية، صحيفة القدس العربي، 4 أكتوبر(تشرين أول)2012.
4. هانيس كرامر: تركيا المتغيرة تبحث عن توب جديد، مكتبة العبيكان،2011.
5. عمر بشير: تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية 200-2011،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2013.
6. 1 رائد نعيرات: المتغيرات العربية وأُقليمية في الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة دراسات شرق أوسطية
7. http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=446،
8. د. ابتسام الكتبي: مسؤولية الأقوياء والأطراف الإقليمية في المنطقة، صحيفة العين، 12 مارس http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=933992017
9. محمد حسن: الحدود الرخوة...جغرافيا الصراع في الشرق الأوسط، مركز البديل للتخطيط والدراسات بتاريخ 14 فبراير https://elbadil-pss.org/2017/02/142017
10. محمد السعدي: مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2006 .
11. اكرام بركان: تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010.
12. محمود صالح الكروي: "مكانة الدين في النظام الملكي المغربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19،(صيف2008).
13. 1 مايكل كلير: دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة: أحمد رمو، (بيروت- لبنان: دار الساقي، الطبعة العربية 2011).
14. صباح علال زاير: العلاقات السعودية- الإيرانية (2005-2012)، رسالة ماجيستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2013.

15. رجائي سلامة الجرابعة: الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط، رسالة ماجيستير،كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

16. محمد السيد سليم: محددات السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

17. محمد عبد السلام: قضايا التسلح في جيوش الدول العربية، شؤون الأوسط، العدد (106)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ربيع 2002.

18. نورة القاسمي: الوجود الفارسي في الخليج 1921-1971، رسالة دكتوراة غير منشورة، بكلية البنات جامعة عين شمس ، القاهرة.

19. دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، المحفظة رقم 7، الملف رقم5/1037/448 ج2 : وثيقة بشأن مشكلة البحرين بتاريخ 1954/12/7.

20. باتريك سيل: الأسد الصراع علي الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992.

21. مصطفى اللباد: التحالف الإيراني السوري ركيزة مشروع طهران الإقليمي، جريدة الحياة اللندنية.

22. 21 –التنافس والتوتر السعودي الايراني .. الى أين؟،الثلاثاء 18 ذىالحجه 1437هـ ، علي الرابط
:http://alwaght.com/ar/News/68049/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81
%D8%B3-A–%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%9F

23. استقالة هادي: المخاطر والبدائل، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 2015/1/28: علي الرابطHTTP://studies.aljazeera.net/positionestimate/2015/01/20151031509299.htm: